الأمم المتحدة

A/HRC/4/69–E/CN.6/2007/6

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 2006
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة
١٢ آذار/مارس – ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

لجنة وضع المرأة
الدورة الحادية والخمسون
٢٦ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة: "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

مذكرة من الأمين العام

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن العنف ضد المرأة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان التقرير الذي أعده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطته للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي أعِدّ عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

١ – أسندت الجمعية العامة بقرارها ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولاية تعزيز أنشطته من أجل القضاء على العنف

* E/CN.6/2007/1.

050107 050107 06-66237 (A)

ضد المرأة للتعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين[1]. وأنشئ أيضا بموجب هذا القرار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة بوصفه إحدى الآليات الأساسية المشتركة بين الوكالات للنهوض بالإجراءات الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة. وأنشئ الصندوق الاستئماني في عام ١٩٩٦ وبدأ العمل في عام ١٩٩٧، وعهد إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بمهمة إدارته. ويتعاون الصندوق في أدائه لهذه المهمة على نحو وثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة كجزء من الجهود المبذولة على مستوى المنظومة ككل للقضاء على العنف ضد المرأة.

٢ - ويستعرض هذا التقرير المقدم إلى الدورة الحادية والخمسين للجنة وضع المرأة والدورة الرابعة لمجلس حقوق الإنسان الأنشطة التي قام بها الصندوق في عام ٢٠٠٦ للقضاء على العنف ضد المرأة وإدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

مقدمة

٣ - على مدى السنوات العشرين الماضية، أحرز تقدم ملحوظ في الوعي بالعنف ضد المرأة وفهم هذه الظاهرة، وفي الاعتراف به كانتهاك خطير لحقوق الإنسان للمرأة. وما فتئت هذه المسألة تنتقل من هامش التعاون الإنمائي لتحتل مركزه، كما ينعكس ذلك في الاهتمام الأساسي الذي ما فتئ يولى لإنهاء العنف ضد المرأة في المعايير الدولية لحقوق الإنسان وفي المؤتمرات العالمية. ويتنامى الالتزام بإنهاء العنف ضد المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وأصبح العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة بالنسبة لعدد متزايد من وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها، وبرامجها، يشكل مجال تركيز هام في دعم البرامج.

٤ - وعلى الرغم مما لهذا الاهتمام المعزز من أهمية حيوية، فإنه لم يتخذ بعد شكل انخفاض يمكن قياسه في مستويات العنف الذي تتعرض له النساء في العالم. وحدد عدد من الدراسات الهامة على مدى الأعوام الأخيرة وأحدثها الدراسة المتعمقة التي أجراها الأمين العام بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة في عام ٢٠٠٦[2]، بالإضافة إلى تقارير المقرر الخاص بشأن العنف ضد المرأة، وتقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ''حان الوقت دون أدنى

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة. تقرير الأمين العام. A/61/122/Add.1، ٦ تموز/ يوليه ٢٠٠٦.

تأخير"[٣] وتقرير فرقة عمل مشروع الألفية المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين المعنون "اتخاذ إجراء: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"[٤] حددت تدابير ملموسة لا بد من اتخاذها الآن من أجل الدفع بجدول الأعمال إلى الأمام. وكما لوحظ في الدراسة المتعمقة التي أجراها الأمين العام في عام ٢٠٠٦، تمثلت إحدى أهم النتائج التي تحققت في النجاح في إدراج حق المرأة في التحرر من العنف داخل الأطر المعيارية الدولية والإقليمية والوطنية يجب أن يليه تنفيذ فعال لهذه الأطر. وعلاوة على هذا، تشير التقارير سابقة الذكر إلى أن النقص المزمن في تمويل العمل الرامي إلى إنهاء هذا العنف، وبصورة أخص عدم تقديم الدعم الكافي للمنظمات النسائية ذات الخبرة والالتزام الأساسيين لتحقيق التقدم على المستوى القطري، والتعاون معها تشكل مصادر قلق كبير. ومن بين المجالات الأخرى التي تم تحديدها لاتخاذ إجراء عاجل بشأنها، دعم تنسيق الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة، وبناء قدرة أكبر في جمع البيانات وتقييم أثر التدخلات، والالتزام بتكريس الاهتمام والموارد للأبعاد الشاملة للعنف ضد المرأة، وذلك في ما يتعلق بمسائل مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسلم والأمن.

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

٥ - قام الصندوق الاستئماني، منذ إنشائه، بتحديد ودعم المبادرات الابتكارية والحافزة من مختلف أنحاء العالم التي تهدف إلى ارتياد مجالات جديدة، وإيجاد نماذج جديدة، وتعبئة دوائر مناصرة جديدة في إطار الحركة المتنامية للقضاء على العنف ضد المرأة بجميع مظاهره. وتتولد عن الصندوق الاستئماني دروس وممارسات جيدة يستفاد منها في إعداد برامج أوسع نطاقا تضعها الأمم المتحدة وشركاؤها من المجتمع المدني والحكومات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

٦ - وشملت الاستراتيجية التي يسترشد بها الصندوق الاستئماني خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ تغيرات تستجيب للدروس المستفادة من السنوات الثماني الأولى لعمل الصندوق، وتعكس أهم التوصيات التي انبثقت عن الدراسات العالمية الهامة المتعلقة بالعنف ضد المرأة. ومما يجدر ذكره هنا التدابير المتخذة لتعزيز المشاركة على مستوى منظومة الأمم المتحدة في أنشطة الصندوق، واستهداف مجالات الدعم الحيوية لتنفيذها على المستوى الوطني، والصلة

(٣) حان الوقت دون أدنى تأخير. وقف العنف ضد المرأة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نيويورك، ٢٠٠٣.

(٤) لندن، وسترلنغ، فرجينيا، إرثسكان، ٢٠٠٥، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بين العنف ضد المرأة والقضايا الشاملة، ولزيادة الموارد المتاحة لغرض العمل من أجل إنهاء العنف.

٧ - وتألفت هيئة صنع القرار التابعة للصندوق الاستئماني، منذ إنشائه، من ممثلين لمجموعة من الكيانات التابعة للأمم المتحدة. وبدءاً من عام ٢٠٠٥، انتقلت الجوانب الرئيسية في عملية الموافقة على المشاريع إلى المستوى دون الإقليمي، مما يسَّر توسيع نطاق مشاركة منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى عقد اجتماعات عالمية، دعا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى عقد اجتماعات اللجان دون الإقليمية لتقييم المشاريع، والمكونة من وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى، وخبراء من الحكومات والمجتمع المدني. وفي عام ٢٠٠٦، اجتمعت ١٢ لجنة من لجان تقييم المشاريع في إكوادور، والمكسيك، والبرازيل، وبربادوس، والسنغال، ونيجيريا، وكينيا، ورواندا، وجنوب أفريقيا، ونيبال، وتايلند، وبراتسلافا. وتشمل كيانات الأمم المتحدة التي شاركت في عملية صنع القرار الخاصة بالصندوق الاستئماني في عام ٢٠٠٦: شعبة النهوض بالمرأة/ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية.

٨ - ووجهت استراتيجية الصندوق الاستئماني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ اهتمامها إلى مجالين حيويين من مجالات العمل من أجل إنهاء العنف ضد المرأة. أولاً، فتِحت نافذة داخل الصندوق الاستئماني كرّستها لدعم التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات القائمة. وتقدم هذه النافذة الدعم للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية للتوعية بالقوانين والسياسات الجديدة، وعلاج أوجه القصور في ضوء متطلبات حقوق الإنسان؛ وتحديد المخصصات الضرورية في الميزانية واللازمة للتنفيذ؛ وتعزيز قدرات الأجهزة القضائية وموظفي إنفاذ القانون والعاملين في قطاع الصحة على تنفيذ القوانين؛ ولإنشاء نظم لجمع البيانات ومؤشرات للمساعدة في رصد فعاليتها. ثانياً، فتِحت بالتعاون مع مؤسسة جونسون وجونسون، والتحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز وجهات مانحة أخرى، نافذة لدعم البرامج

التي تعالج الصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والعنف ضد المرأة. وتدعم هذه النافذة المشاريع التي تعزز العمل والمعلومات المتعلقة بالروابط بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبالوصم والتمييز اللذين يمنعان النساء من السعي إلى الحصول على المعلومات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والخدمات الصحية.

٩ - وتم أيضا في إطار استراتيجية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ إنشاء شراكة تقييم مع البنك الدولي، دعمت وضع منهجية لقياس أثر منح الصندوق الاستئماني. ويجري إدماج خطة جديدة للرصد والتقييم في مشاريع الصندوق الاستئماني، بناء على المبادئ التوجيهية للتقييم التي وضعها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والبنك الدولي، وسيتم تبادل الدروس المستفادة على نطاق واسع مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وعلاوة على هذا، سيتم دعم متلقيي منح الصندوق الاستئماني بالمساعدة التقنية وتنمية القدرات، بغية تعزيز استدامة المداخلات والمؤسسات.

١٠ - وأثمرت الجهود الرامية إلى زيادة موارد الصندوق الاستئماني نتائج هامة. ومنذ عام ١٩٩٧ قدم الصندوق الاستئماني منحاً تناهز قيمتها الإجمالية ١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٢٢٦ مشروعاً في أكثر من ١٠٠ بلد. وبلغت قيمة الموارد المخصصة للمنح التي يقدمها الصندوق الاستئماني الضِّعف، إذ ارتفعت من ٠٠٠ ٨٠٠ دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ١,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. وبلغت قرابة أربعة أضعاف، أي ٣,٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٦، شملت قائمة المانحين حكومات أيرلندا، وأيسلندا، وترينيداد وتوباغو، وسلوفينيا، وفنلندا، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية، واللجان الوطنية التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في أستراليا، وسنغافورة، والولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمات لا تستهدف الربح (اليوم العالمي للصلاة، الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة زونتا الدولية)، وشركات خاصة (جونسون وجونسون، وميسيز (Macy's)، وتاغ هوير (TAG Heuer))، وكثير من الأفراد الذين أسهموا في الصندوق الاستئماني بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لإنشاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وعلى الرغم من اتساع قاعدة موارد الصندوق الاستئماني، فإنه يجب مع ذلك ملاحظة أن الطلب على الدعم من الصندوق الاستئماني لا يزال يفوق بكثير حجم الموارد المتوفرة، حيث بلغت الطلبات التي تلقاها الصندوق في عام ٢٠٠٦ ما قيمته ١٩٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

١١ - حفز أيضاً ترويج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للصندوق الاستئماني على تكرار تطبيق عمليات مماثلة للصندوق على المستوى الإقليمي والوطني تدر مواردها وتقدم

منحها الخاصة بها. ففي الدول العربية، كرر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عملية إقليمية للصندوق الاستئماني على مدى ثلاث سنوات. وفي البرازيل، انضم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى شركة العلاقات العامة Full Jazz Comunidade التابعة للقطاع الخاص من أجل إنشاء صندوق وطني لإنهاء العنف ضد المرأة.

دورة الصندوق الاستئماني لتقديم المنح لعام ٢٠٠٦

١٢ - في عام ٢٠٠٦، بدأ الصندوق الاستئماني دورته الحادية عشرة لتقديم المنح. وقدم الصندوق من خلال الدعوة لتقديم مقترحات التي ركزت على دعم تنفيذ القوانين والسياسات والخطط القائمة من أجل القضاء على العنف ضد المرأة ٢,٨ مليون دولار أمريكي إلى ٢٨ مبادرة تعمل على تعزيز تنفيذ القوانين والسياسات في ٢٠ بلداً هي الصومال، والكاميرون، ورواندا، وتوغو، وكوت ديفوار، ونيجيريا، وليبريا، وزمبابوي، ونيكاراغوا، وغواتيمالا، وغرينادا، وإكوادور، وبوليفيا، والأرجنتين، وشيلي، وباراغواي، والهند، ومنغوليا، وبلغاريا، وأوكرانيا. وتلقى الصندوق ما يصل في الإجمالي إلى ٤٦٥ اقتراحاً للحصول على منح بموجب نافذة التنفيذ لعام ٢٠٠٦.

١٣ - صممت في جميع المشاريع مناهج متكاملة لدعم التنفيذ الفعال الذي يجمع بين تنمية قدرة الحكومة والمسؤولين في الجهاز القضائي والمسؤولين عن إنفاذ القوانين، وذلك مع وجود اختلافات تعكس السياقات الوطنية؛ ودعم موارد الميزانية المتزايدة؛ وتوعية الجمهور؛ واستحداث أدوات التعقب والمساءلة. وحدد أيضاً عدد من المشاريع تحديات أكثر دقة في مجال التنفيذ. وتشمل المشاريع التي مولها الصندوق في ليبريا، والهند، وبلغاريا، وأوكرانيا، وإكوادور، وبوليفيا، على سبيل المثال، التركيز على العمل مع نظم إقامة العدالة محلياً وعلى مستوى المجتمعات. وعلاوة على هذا، يركز عدد من المشاريع التي نُفذت في عام ٢٠٠٦، بما فيها مشاريع غواتيمالا، ونيكاراغوا، وبلغاريا، على ضمان استفادة المجموعات المحرومة من النساء بصورة متساوية من الحماية التي توفرها القوانين الجديدة. ومن هذه المبادرات:

- في ليبريا، سيجري إعادة النظر في تطبيق قانون جديد بشأن الاغتصاب كانت المحاكم التقليدية والمحلية قد اعتمدته في عام ٢٠٠٥، من أجل تحديد الثغرات والأنماط في الأحكام التي تصدرها المحاكم وتنفيذ الأحكام. وسيعرِّف المشروع المجتمعات المحلية بالآليات القائمة لحماية النساء من العنف وتنمية قدرات المسؤولين في المحاكم المحلية على التطبيق الفعال للقوانين القائمة في مجال مكافحة العنف.
- وفي منغوليا سيُنفَّذ مشروع بهدف تعزيز تنفيذ القوانين القائمة المناهضة للعنف المترلي والاتجار غير المشروع. وسيضع المشروع نموذجاً متقدماً لحماية الضحايا وزيادة

موارد الميزانية، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرات جماعات المجتمع المدني على كسب التأييد والرصد. وسيجري تدريب موظفي وسائط الإعلام على تغطية العنف ضد المرأة بأساليب قائمة على المعرفة وتراعى فيها الفوارق بين الجنسين، وسيجري تحدي القوالب النمطية الجنسانية من خلال حملة عامة تستخدم أصوات الأطفال والشباب.

- وفي بلغاريا، سيجري تقديم الدعم لتحسين وصول النساء والفتيات المعوقات إلى المساعدة والحماية بموجب القانون الجديد لمكافحة العنف المترلي. وسيتم جمع البيانات والإحصاءات الخاصة بالعنف ضد النساء والفتيات المعوقات، ووضع ممارسات موحدة للتعرف على حالات الإساءة وبذل جهود لحمايتهن تتناسب مع حاجاتهن. وسيجري تدريب المتخصصين على احترام حقوق واحتياجات الضحايا المعوقات، وتشجيع الناجيات أنفسهن وأفراد أسرهن على طلب المساعدة.

- وفي نيكاراغوا، سيتم ملاءمة نموذج لجمع البيانات وتحديد الخدمات للنساء ضحايا العنف تمت تجربته في بلديتين، مع الاحتياجات الخاصة للمجتمعات المختلفة، مثل جماعات ميسكيتا المنحدرة من أصول أفريقية والتي تعيش على امتداد ساحل المحيط الأطلسي. وسيساعد المشروع على تمتين الروابط بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني من أجل القضاء على العنف الجنسي والأسري بصورة منهجية أكثر. وسيتم تدريب الشرطة على إيلاء اهتمام خاص للضحايا وجمع البيانات على نحو سليم، علاوة على توفير خدمات الدعم للناجيات.

١٤ - وتستهدف النافذة الثانية للصندوق الاستئماني لعام ٢٠٠٦ تقديم المنح إلى النهج الابتكارية لمعالجة الروابط المتبادلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والعنف ضد المرأة. وسيدعم الصندوق الاستئماني من خلال هذه النافذة مجموعة مكونة من خمسة مشاريع كبيرة على مدى ثلاث سنوات لحفز العمل والمعارف في مجال: (أ) الأعمال الفعالة الرامية إلى الحد من عنف العشير الحميم، والعنف الجنسي والجنساني في المناطق التي ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية على نطاق واسع، وتكثر فيها اللامساواة بين الجنسين؛ و (ب) تعزيز الجهود من أجل الحد من العنف ضد النساء والأطفال الناشئ عن الوصم والتمييز لتيسير وصولهم إلى العلاج والرعاية. وسيعلَن عن متلقيي المنح المختارين في بداية عام ٢٠٠٧.

الإنجازات التي حققتها المنح السابقة للصندوق الاستئماني

١٥ - لا يزال متلقو منح الصندوق الاستئماني في الدورات السابقة يبرهنون على أن الدعم التحفيزي الذي تلقوه يثمر نتائج ملموسة وشراكات فعالة مع أصحاب المصلحة الحكوميين والمجتمعيين.

١٦ - وكان مركز دجوليبا في مالي مثالاً ناجحا على العمل من أجل القضاء على الأشكال الثقافية للعنف عن طريق إقامة شراكات استراتيجية على المستوى المؤسسي والمجتمعي. ودخل مركز دجوليبا في شراكات مع وزارات وممثلين مجتمعيين للقضاء على ختان الإناث من خلال بناء القدرات، والتوعية، والدعوة. وتم تدريب المسؤولين في الوزارات، والعمد، والبرلمانيين، والزعماء التقليديين والدينيين، وموظفي المنظمات غير الحكومية، وممارسي ختان الإناث على أثر الختان على حقوق الإنسان للمرأة، ونُظمت حملات للدعوة العامة من أجل تشجيع إشراك المجتمع المحلي. ونتيجة لهذا، يقوم العديد من المجتمعات المحلية، بما في ذلك زعماء دينيون من ٥٤ قرية، بوضع خطط عمل ملموسة للقضاء على الختان. وفي كيتا، أنشأ العُمد والزعماء الدينيون الذين حضروا الدورات التدريبية لجنة تعنى بحملات تثقيف الجمهور مناهضة للختان، تقوم بالدعوة لحقوق الإنسان للمرأة. وأدرجت وزارة التعليم في منهجها التدريبي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ برامج لمكافحة الختان وأصدرت كتباً تدريبية، كما وضعت وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة برامج تدريبية للبرلمانيين.

١٧ - وفي نيبال، برهنت منظمة Equal Access، بالشراكة مع منظمة General Welfare Prathistan، على أهمية الاستعانة بالنساء الريفيات المدربات كمذيعات بالإذاعات المحلية وميسرات لجلسات الاستماع على مستوى المجتمعات المحلية. وقامت المذيعات بجمع قصص من نساء ريفيات، تم على أساسها إنتاج وبث برنامج إذاعي مكون من ٢٦ حلقة عنوانه ''تغيير عالمنا''، يغطي قضايا تتعلق بحقوق الإنسان للمرأة، وبناء السلم، والعنف ضد المرأة، والحقوق الإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووصل البرنامج إلى مليونيّ مستمع في الريف. وتم إنشاء ستين مجموعة من المستمعين المحليين للتشجيع على القيادة الشعبية وتغييرات الاتجاهات والسلوك. وهيأ المشروع مجالا للنساء الريفيات لرفع أصواتهن منددات بالعنف والتمييز. ونجح في إذكاء وعي أفراد المجتمع بالعنف ضد المرأة وكان بمثابة محفز لحدوث تغييرات فعلية في المواقف والسلوك. وأدى إلى انخفاض في حالات العنف المترلي في مجتمعاتهن، وزيادة معدلات الإبلاغ عن حوادث العنف إلى السلطات. كذلك تم في إطار المشروع إنشاء فريق من الصحفيات المؤهلات والراغبات في العمل، وتمكن العديد منهن من

تطبيق المهارات اللاتي اكتسبنها حديثاً في مشروع إذاعي للمتابعة نفذته منظمة Equal Access.

١٨ - وعمل مشروع - اللغة الأم - (Mothertoungue) في جنوب أفريقيا على الحد من العنف الذي تواجهه النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية نتيجة للوصم والتمييز. وجرى تدريب مجموعة رائدة من النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والناجيات من الاغتصاب على الأساليب المسرحية التقليدية القائمة على المشاركة. وقدمت هؤلاء النساء عروضاً مسرحية للتوعية أشركن فيها أفراد المجتمع في مناقشات بشأن الصلات بين العنف ضد النساء وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مشجعات إياهم على الاضطلاع بدور نشط في العمل المسرحي نفسه وداخل مجتمعاتهم. وأتاح التدريب للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مجالا آمنا للتحدث عن تجارب العنف والوصم التي عشنها، وهو ما تبين أنه أداة فعالة للتنفيس عن كربهن. كذلك أسفر المشروع عن تشجيع النساء على السعي لطلب المساعدة من مجموعات الدعم والسلطات، وعلى المتابعة القانونية، بعد طردهن من بيوتهن أو تركهن لعلاقات يتعرضن فيها للإساءة. ويخطط مشروع اللغة الأم لتكرار تطبيق الدروس المستفادة من هذا المشروع الناجح عن طريق تحديد مجموعة من النساء المهتمات من بين أفراد المجموعة الرائدة للقيام بتدريب مسرحي مشابه في بلدات أخرى.

١٩ - وفي رواندا، قام منتدى النشطاء المناهضين للإرهاب بتنفيذ مشروع لتدريب المدربين على حقوق الإنسان، والعنف الجنسي ضد النساء وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لفائدة المقاتلات السابقات. وأتاح التدريب للمقاتلات السابقات مجالا آمنا للتحدث عن تجاربهن الخاصة مع العنف والصدمات النفسية، ومكنهن من الاضطلاع بدور رائد في مكافحة العنف الجنسي ضد النساء وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز داخل مجتمعاتهن. ونتيجة لذلك، أنشأت بعض المقاتلات السابقات جمعيات محلية ونواد لحقوق الإنسان لتمكين القياديات من النساء من الدعوة إلى نبذ العنف والتعذيب الجنسانيين. وقمن باتصالات داخل المجتمعات المحلية لدعم النساء ضحايا العنف وتعزيز ثقتهن للإبلاغ عن حالات سوء المعاملة، وطلب المشورة والدعم، ورفع دعاوى قانونية ضد مرتكبي هذه الأعمال. كما ساعد المشروع على تعزيز إعادة إدماج المقاتلات السابقات داخل المجتمع. وتمكنت بعض النساء من إيجاد وظائف جديدة كمدربات لدى لجنة نزع السلاح والتدريب، على أساس المهارات والمؤهلات التي اكتسبنها من المشروع.

٢٠ - وفي بيرو، أجرت لجنة حقوق الإنسان بحوثاً ونشرت تقريراً عن العنف الجنسي الذي يرتَكب ضد النساء خلال فترة الصراع المسلح بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٦. ودافعت مع لجنة الحقيقة والمصالحة عن إدراج مسألة العنف ضد النساء في جدول أعمال اللجنة. ونتيجة لهذا، نظرت لجنة الحقيقة والمصالحة في النتائج التي توصلت إليها لجنة حقوق الإنسان والتوصيات التي قدمتها وأدمجتها في التوصيات المقدمة إلى حكومة بيرو. وقد أسهم المشروع، من خلال إقامة قاعدة شاملة للمعارف وتوعية أصحاب المصلحة، في إلقاء الضوء على العنف المرتكب ضد النساء خلال الصراع المسلح وجعله قضية محط الاهتمام العام.

٢١ - في صربيا والجبل الأسود، أنشأت رابطة ''المتشحات بالسواد'' (Women in Black)، من خلال حلقات العمل والمحاضرات التفاعلية التي ربطت بين أكثر من ٣٠٠ امرأة على مستوى القواعد الشعبية، أول قاعدة معارف عن نوع الجنس، والسلام، والأمن في صربيا. وأسفر المشروع عن تعزيز شبكات السلام النسائية في عملها في مجال المصالحة. كما أصدرت قراراً عن المرأة والسلام والأمن؛ ينص على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في صربيا الذي اعتمدته في نهاية المطاف الحكومة الإقليمية لمقاطعة فويفودينا المتمتعة بالحكم الذاتي، نتيجة لجهود الدعوة المدعومة من البرلمانيات والمنظمات غير الحكومية النسائية. وأرسى مشروع الصندوق الاستئماني هذا الأساس للتحالف النسائي من أجل السلام الذي أنشأته بعد ذلك في عام ٢٠٠٦ رابطة ''المتشحات بالسواد'' وشبكة كوسوفا النسائية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

إعداد برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ضمن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

٢٢ - يقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إضافةً إلى إدارته للصندوق الاستئماني، بتحديد ودعم استراتيجيات ابتكارية وحافزة لإنهاء العنف ضد المرأة ضمن البرامج التي يعدها والشراكات التي يقيمها. ويتوخى تحقيق أربع نتائج ختامية في برامج إنهاء العنف ضمن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ الذي وضعه الصندوق الإنمائي للمرأة، تتمثل فيما يلي: (أ) صياغة وتنفيذ تشريعات وسياسات لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها بغرض تخليصها من العنف؛ و (ب) أن تبرهن المؤسسات الرئيسية على أنها تملك القدرة اللازمة على القيادة، والالتزام، وتنمية القدرات التقنية، وخضوعها للمساءلة من أجل التصدي للعنف ضد المرأة؛ و (ج) أن تملك الجهات الداعية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين المعرفة اللازمة وأن تكون في مقدمة واضعي ومغيري السياسات والبرامج وعمليات تخصيص

الموارد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة؛ و (د) إحداث تغيير في الاتجاهات والممارسات الضارة والتمييزية التي تساهم في إدامة العنف ضد المرأة.

٢٣ - دعم الصندوق الإنمائي للمرأة، من خلال برامجه الرامية إلى وضع قوانين وسياسات فعالة، وضع وتعزيز تشريعات لمكافحة العنف الجنساني في كل من البرازيل، والهند، وكازاخستان، ورواندا، وسيراليون، وزمبابوي، والكاميرون. وحيثما تكون الجهود الرامية إلى إصلاح القوانين والسياسات في مراحلها الأولية، يركز الصندوق دعمه على إجراء استعراضات وتقييمات وبناء توافق الآراء. وفي عام ٢٠٠٦، شمل ذلك مراجعة القوانين للامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المحيط الهادئ، وتحليلاً تقنياً لقوانين العقوبات في كينيا والجمهورية الدومينيكية، ودعم مساهمة أصحاب المصلحة المتعددين في خطط العمل الوطنية في الجزائر وهايتي والهند. ويتطلب التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات القائمة تخصيص الحكومات موارد كافية في الميزانية. وفي بوليفيا، تم، بدعم من الصندوق الإنمائي للمرأة وشركاء آخرين، الأخذ بنظام الميزانية على مستوى البلديات، وخصصت بلدية سركادو للمرة الأولى أموالاً لدعم البرامج التي تعالج المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة.

٢٤ - وفي إطار البرامج التي يضعها الصندوق الإنمائي للمرأة من أجل تعزيز الاستجابات المؤسسية الموسعة للعنف ضد المرأة، فإنه يعمل على بناء قدرة الجهات المسؤولة على الوفاء بالتزاماتها من أجل تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها، مع التركيز على هيئات إنفاذ القوانين، والجهاز القضائي، والبرلمانيين، والوزارات، وممارسي القانون، والهيئات الأكاديمية، وشركاء الأمم المتحدة. وجرى دعم الجهود المبذولة لتدريب الشرطة و/أو إنشاء وحدات شرطة متخصصة للتدخل في حالات العنف ضد النساء على سبيل المثال في الكاميرون، والأردن، والسودان، ورواندا. وفي رواندا، دعم الصندوق الإنمائي للمرأة، كجزء من مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنشاء وتشغيل مكتب للشؤون الجنسانية داخل هيكل الشرطة الوطنية، لتوفير الاستجابة السريعة وخدمات الإحالة، علاوة على كفالة عدم السماح على الإطلاق بإفلات مرتكبي العنف ضد المرأة من العقاب. وتجري مناقشات لتكرار التجارب الرواندية الناجحة في بوروندي والكاميرون.

٢٥ - وفي ليبريا، قام الصندوق الإنمائي للمرأة بتيسير بناء قدرة المكلفين بأخذ البيانات في لجنة الحقيقة والمصالحة، مركّزاً على أثر الصراعات المسلحة على النساء، ولا سيما ارتفاع معدلات حدوث العنف الجسدي والجنسي. وفي كازاخستان، دعم الصندوق الإنمائي للمرأة مذكرة تفاهم بين المنظمات غير الحكومية المناهضة للعنف ووزارة الداخلية، بما في ذلك

تدريب موظفي الوزارة على كيفية التعامل مع ضحايا العنف. وفي أفغانستان، قدِّم الصندوق المساعدة التقنية إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات، وهي لجنة منشأة حديثا، للقضاء على العنف ضد المرأة؛ وفي المكسيك، دعم الصندوق التحقيق الذي قامت به لجنة البرلمانيين في أعمال قتل النساء في المكسيك. وقام الصندوق الإنمائي للمرأة بتيسير إقرار اتفاق البرلمانيين على إقامة شبكة مشتركة بين البرلمانات لتعزيز حق المرأة في أن تحيا حياة خالية من العنف وذلك بين البرلمانات الوطنية للمكسيك، وغواتيمالا، وإسبانيا. وفي الهند، دخل الصندوق الإنمائي للمرأة طرفا في مذكرة تفاهم مع اتحاد الصناعات الهندية بغية النهوض بالمساواة بين الجنسين، ولا سيما التصدي للتحرش الجنسي في مكان العمل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٦ - وعمل أيضا الصندوق الإنمائي للمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة بهدف الدعوة إلى الثبات على تطبيق سياسة التصدي للعنف ضد المرأة في تقييمات الاحتياجات بعد الصراعات والاستجابة للأزمات. وكعضو في الشراكة المناهضة للعنف الجنسي في حالات الأزمات وحالات الإنعاش، التي أنشئت في عام ٢٠٠٦، ضم الصندوق جهوده إلى جهود كيانات تابعة للأمم المتحدة، منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالإضافة إلى الشركاء من المنظمات غير الحكومية، لتصميم استراتيجية مشتركة لتعزيز جهود الوقاية، وتوسيع نطاق وصول ضحايا العنف الجنسي إلى المساعدة النفسية والاجتماعية والخدمات الصحية، ووضع أساس دلالي شامل من خلال الرقابة ونشر البيانات. كذلك دخل الصندوق الإنمائي للمرأة في شراكة مع الاتحاد الأفريقي لدعم مشاركة المرأة في دارفور في محادثات السلام لتناول تجارب العنف والتشريد التي عاشتها والتي سببت لها صدمات نفسية، بالإضافة إلى تيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في السودان.

٢٧ - وتتعثر عمليات التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة بسبب الافتقار إلى البيانات والإحصاءات الدقيقة بشأن نطاقها ومدى انتشارها. ويعمل الصندوق الإنمائي للمرأة بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني على دعم الجهود الرامية إلى تحسين عملية توليد البيانات واستخدامها على سبيل المثال في أذربيجان، والأردن، وأفغانستان، وألبانيا، وبوروندي، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وهايتي، وسبعة من بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ففي ألبانيا على سبيل المثال، دعم الصندوق الإنمائي للمرأة نشر تقرير عن الروابط المشتركة بين انعدام الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة وضعفها إزاء الاتجار، ويتضمن محاولة لتعزيز اتباع نهج شامل وطويل الأجل

لمكافحة الاتجار. وفي هايتي، دعم كل من الصندوق الإنمائي للمرأة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية دراسة عن العنف الجنساني أسهمت في وضع خطة عمل وطنية متعددة القطاعات لمكافحة العنف الجنساني.

٢٨ - وفي إطار عمليات البرمجة التي يقوم بها الصندوق الإنمائي للمرأة لتعزيز قدرات الجهات الداعية إلى المساواة بين الجنسين، قام الصندوق برعاية الشراكات القائمة وإقامة شراكات استراتيجية جديدة مع الزعماء في البرلمانات، والأجهزة الحكومية، والمجتمع المدني، على سبيل المثال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأوغندا، وبوروندي، ورواندا، وسيراليون، والكاميرون، والمغرب، ونيبال. وفي رواندا، قدم الصندوق، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم التقني لمنتدى البرلمانيات الروانديات في عملية صياغة قانون يتعلق بالعنف الجنساني صدر في عام ٢٠٠٦. وفي الهند، دعم الصندوق إقامة تحالف وطني للإعلاميين لمكافحة العنف الجنساني، والاتجار بالبشر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لدعم تقديم تقارير تراعي الفوارق بين الجنسين وتقوم على حماية الحقوق.

٢٩ - وفي إطار عمليات البرمجة التي يقوم بها الصندوق الإنمائي للمرأة لإحداث تغييرات في الممارسات الضارة والتمييزية، دعم الصندوق اجتماعات مائدة مستديرة، وحلقات نقاش، وحملات مسرحية وحملات في وسائط الإعلام المتعددة على مدى ١٦ يوماً من النشاط لنبذ العنف الجنساني (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ١٠ كانون الأول/ديسمبر)، وذلك على سبيل المثال في أرمينيا، وإكوادور، والبرازيل، وبيرو، وزمبابوي، وسوازيلند، والصين، وطاجيكستان، وغواتيمالا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وقيرغيزستان، وكولومبيا، والمغرب، ونيبال، والهند. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شارك الصندوق في حملة مشتركة مع الحكومات، والناشطات، والصحفيين، والشركاء من الأمم المتحدة، للدعوة إلى إصلاح قانوني وقضائي، وتقديم خدمات الدعم، وتطبيق الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وفي أذربيجان، وأرمينيا، وجورجيا، استخدم الصندوق الإنمائي للمرأة، بالتعاون مع شبكة إقليمية لجماعات بناء السلم النسائية وبرنامج Internews الإخباري للمنظمات غير الحكومية، البرنامج التليفزيوني الأسبوعي ''Crossroads'' لتسليط الضوء على قضايا المساواة بين الجنسين، مثل العنف المترلي، أو الصحة الإنجابية، أو مشاركة المرأة في عمليات السلام. ويصل هذا البرنامج الشعبي إلى ما يقدّر بنحو ١٢ مليون مشاهد في مختلف أنحاء المنطقة. وفي المغرب، دعم الصندوق الإنمائي للمرأة وغيره من الشركاء مشروعاً لتوسيع نطاق الربط الشبكي وتعزيزه بين المراكز القانونية ومراكز تقديم المشورة لضحايا العنف من النساء (شبكة أناروز). وفي الهند، دخل الصندوق في شراكة مع شركة القطاع الخاص هندوستان المحدودة ذات العلامة التجارية Ponds لتنظيم حملة وطنية عن العنف المترلي. وفي الصين، نفّذ

الصندوق، باعتباره الوكالة المنفذة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك للمرفق المعني بالمسائل الجنسانية في الصين، وبالتعاون مع وزارة الشؤون المدنية والاتحاد النسائي بمقاطعة جيانغسو، مبادرة جديدة لدعم إقامة أماكن لإيواء ضحايا العنف في الصين.

خاتمة

''العنف ضد المرأة يفقر الأفراد والأسر والمجتمعات والبلدان. والتكاليف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للسماح للعنف بالاستمرار دون هوادة تكاليف باهظة وتدعو إلى بذل استثمارات في أمن المرأة متناسبة مع هذه التكاليف. وهذا الجهد يستدعي زيادة في الإرادة السياسية يعرب عنها بواسطة التزام أكبر بكثير بموارد مالية وبشرية''(٥).

٣٠ - ويوجه الأمين العام في تقريره الصادر في عام ٢٠٠٦ الانتباه إلى أهمية زيادة تدفق الموارد الخاصة بأعمال إنهاء العنف زيادة كبيرة، كشرط مسبق لازم لإعمال حق النساء في العيش متحررات من العنف. ويشدد على أن العنف ضد المرأة لم يعامَل في المعتاد بنفس القدر من الجدية التي عوملت بها أشكال أخرى من الجريمة أو انتهاكات حقوق الإنسان؛ وأن مستوى الإسهام والموارد المخصصة للخدمات القانونية والدعم، ناهيك عن الوقاية، يبقى هامشياً مقارنةً بكثير من القضايا الأخرى. ووجه الأمين العام دعوة للالتزام بزيادة الموارد زيادة كبيرة، وقدم توصيات ملموسة تتعلق بمستقبل تمويل مكافحة العنف. وتتضمن هذه التوصيات دعوة الدول والمانحين والمنظمات الدولية إلى زيادة دعمها لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني زيادة كبيرة لإنهاء العنف ضد المرأة.

٣١ - ولصندوق الأمم المتحدة الاستئماني - وهو آلية التمويل متعددة الأطراف الوحيدة التي تقدم الدعم للتدابير التي تتخذ على المستوى الوطني لإنهاء العنف ضد المرأة - دور أساسي يضطلع به للمضي قدما في تنفيذ برنامج إنهاء العنف. وفي السنتين الأولين لتنفيذ استراتيجية الصندوق الاستئماني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، تضاعفت الموارد المتاحة عن طريق الصندوق أربعة أضعاف، مما يدل على زيادة الاعتراف بهذا الدور. والهدف المالي المحدد لتقديم المنح في عام ٢٠٠٧ هو ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ويدعو الصندوق الاستئماني الدول الأعضاء للإسهام في تحقيق هذا الهدف في إطار استجاباتهم للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

---

(٥) A/61/122/Add.1، الفقرة ٣٨٨.